

من وزيرة المالية  
إلى

**الموضوع:** حول معلوم الترسيم العقاري المستوجب على شهادت رفع يد

**المرجع:** مكتوبكم الوارد علينا بتاريخ 07 نوفمبر 2016

لقد ذكرتم بمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ شركة \*\*\*\*\* اولغاية إنجاز مشروع بناء مرگب سكني وتجاري، تحصلت على قرض من البنك \*\*\*\*\* مقابل إنشاء رهن عقاري على العقار الذي سيقام عليه المرگب لفائدة البنك.

هذا وقد تحصلت الشركة على عدّة شهادت رفع يد جزئية على شقّق تمّ بيعها، وقد وصل عددها 27 شهادة تمّ تسجيلها واستخلاص المعلوم الرّاجع لفائدة الملكية العقارية في شأنها وقد فاق مبلغ أساس المعلوم المستخلص مبلغ الدين المتحصّل عليه.

وفي هذا الإطار فإنكم تتساءلون عن مآل شهادت رفع اليد الجزئية المتعلقة ببقية الشقّق المقامة على العقار موضوع عملية الرهن وما إذا كان بالإمكان إعفاؤها من دفع معلوم الترسيم باعتبار أنّه قد تمّ تغطية كامل مبلغ القرض بمقتضى شهادت رفع اليد الجزئية التي وقع تسجيلها سابقا.

وجوابا، أتشرّف بإعلامكم أن المعلوم الرّاجع لإدارة الملكية العقارية يكون مستوجبا قانونا في حدود مبلغ القرض المشفوع بالرهن.

وتقبّلوا، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسّلام

عن وزيرة المالية وبتفويض منها

المدير العام  
للدراسات والتشريع الجهاني

الإمضاء: سهام بوغديري نمصية